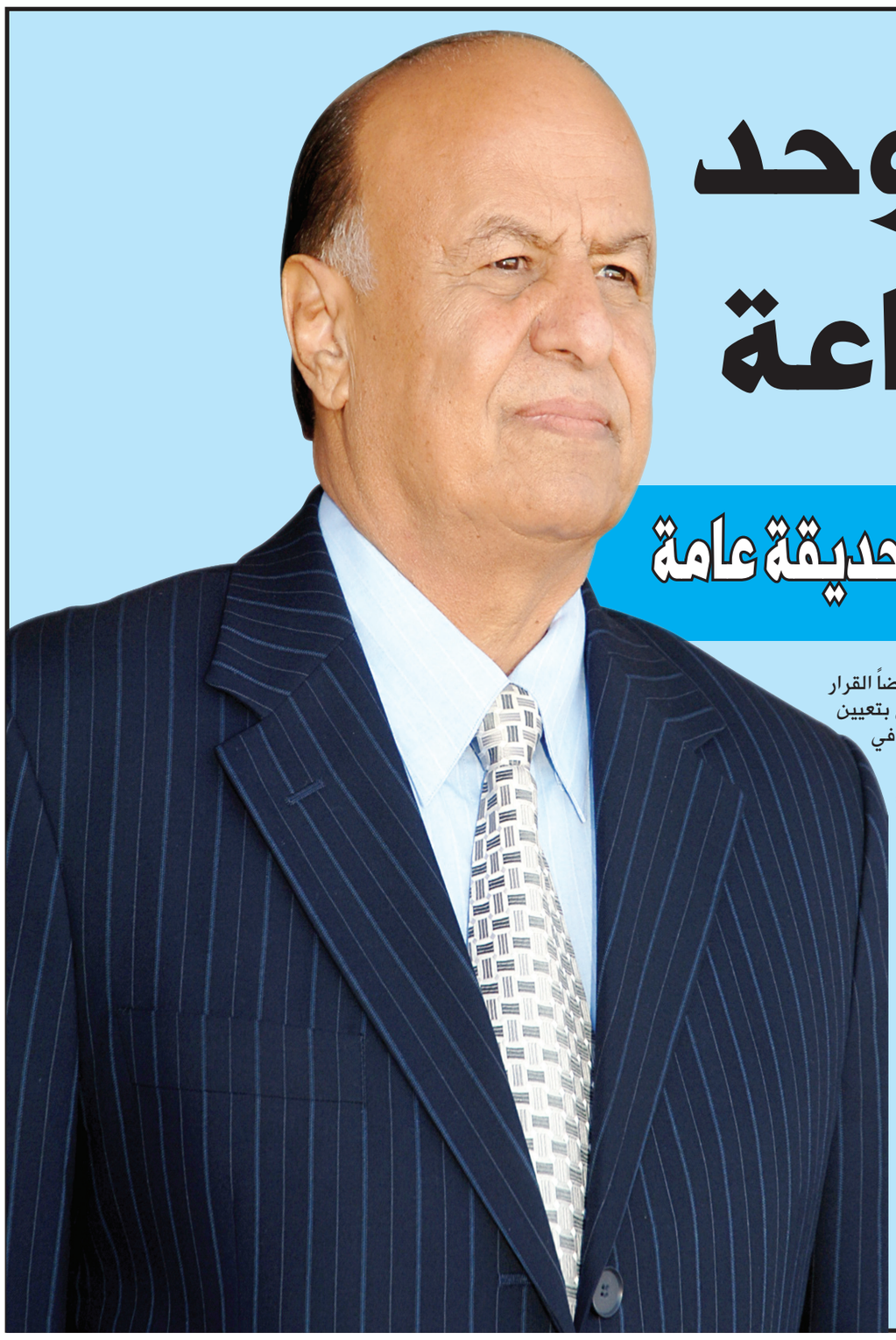

رئيس الجمهورية يوحد الجيش بقرارات شجاعة

أحمد علي سفيراً وعلي محسن مستشاراً ومقر «الفرقة» حديقة عامة

أصدر الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية سلسلة قرارات عسكرية في إطار استكمال عملية إعادة الهيكلة أنهى بموجبها انقسام الجيش، حيث تم استحداث مناصب عليا في القوات المسلحة وتقسيم مسرح العمليات العسكرية للجمهورية اليمنية وتسمية المناطق العسكرية وتعيين قياداتها ومستشارين.

وبموجب القرار الجمهوري رقم «٨٤» لسنة ٢٠١٣ تم تعيين العميد الركن أحمد علي عبد الله صالح قائد الحرس الجمهوري السابق سفيراً فوق العادة ومفوّضاً لليمن لدى دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما أصدر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلّحة القرار رقم «٢٠» لسنة ٢٠١٣ بتعيين قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية السابق اللواء علي محسن صالح الأحمر مستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون الأمن والدفاع، وقراراً آخر برقم «٢١» لسنة ٢٠١٣ بتخصيص مقر معسكر الفرقة الأولى مدرّع ليكون حديقة عامة تسمى «حديقة ٢١ مارس ٢٠١١».

وبهذا الخصوص رحّب العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح بقرارات الرئيس عبدربه منصور هادي.

وأعلن أحمد علي عبدالله صالح في تصريح صحفي عقد صدورها «تأييده وترحيبه بالقرارات ومنها تعيينه سفيراً ومفوّضاً في دولة الإمارات العربية المتحدة».

كما أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم «١٦» لسنة ٢٠١٣ قضى بتقسيم مسرح العمليات العسكري للجمهورية اليمنية وإعادة تشكيل وتسمية المناطق العسكرية وتعيين قياداتها، وذلك «استناداً على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية الموقّعتين في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١».

وتضمّن القرار تقسيم مسرح العمليات العسكري إلى سبع مناطق هي المنطقة العسكرية الأولى ومقر قيادتها في مدينة سيئون بحضرموت بقيادة اللواء محمد عبد الله الصوملي، والمنطقة العسكرية الثانية ومقر قيادتها في مدينة المكلا بقيادة اللواء محسن ناصر قاسم حسن، والمنطقة العسكرية الثالثة ومقر قيادتها في مدينة مأرب بقيادة اللواء الركن أحمد سيف محسن اليافعي، والمنطقة العسكرية الرابعة ومقر قيادتها في مدينة عدن بقيادة اللواء الركن محمود أحمد سالم الصبّيحي، والمنطقة العسكرية الخامسة ومقر قيادتها في مدينة الحديدة بقيادة اللواء الركن محمد راجح لبوزة، والمنطقة العسكرية السادسة ومقر قيادتها في مدينة عمران بقيادة اللواء الركن محمد علي المقدشي، والمنطقة العسكرية السابعة ومقر قيادتها في مدينة ذمار بقيادة اللواء الركن علي محسن علي مثنى.

كما نص القرار على تشكيل احتياط وزارة الدفاع من اللواء الرابع مدرّع واللواء السابع مشاة واللواء «٦٢» مدرّع واللواء «٦٣» مشاة والواء «٨٣» مدفعية واللواء «١٠٢» مشاة بقيادة اللواء الركن علي علي الجائفي ويكون مقرّ قيادته في معسكر «٤٨».

كما أصدر الأخ الرئيس قراراً جمهورياً برقم «١٨» لسنة ٢٠١٣ قضى بتكوين مستشارية للقائد الأعلى للقوات المسلحة وتعيين ستة ضباط فيها بينهم اللواء الركن محمد صالح الأحمر قائد القوات الجوية والدفاع الجوي السابق

وأصدر رئيس الجمهورية أيضاً القرار رقم «١٧» لسنة ٢٠١٣ قضى بتعيين ٢٠ ضابطاً في مناصب قيادية في القوات المسلّحة.

وبموجب القرار الجمهوري رقم «١٥» لسنة ٢٠١٣ استحدث الرئيس منصب المفتش العام للقوات المسلحة وعين فيه اللواء الركن محمد علي القاسمي ونائب رئيس هيئة الأركان العامة وأربعة مساعدين لوزير الدفاع وخمس هيئات في رئاسة هيئة الأركان العامة في الهيكل العام للقوات المسلّحة.

كما أصدر قراراً برقم «١٩» لسنة ٢٠١٣ بتعيين خمسة ضباط ملحقين عسكريين بينهم العميد الركن طارق محمد عبد الله صالح ملحقاً عسكرياً في سفارة اليمن لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية والعميد الركن عمار محمد عبد الله صالح ملحقاً عسكرياً في سفارة اليمن لدى جمهورية أثيوبيا.

في بيان ترحيب بقرارات رئيس الجمهورية

المؤتمر وحلفاؤه يؤكدون مساندتهم للرئيس في تنفيذ قرارات توحيد الجيش

التأييد الكامل لكافة القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية

تحويل معسكر الفرقة إلى حديقة خطوة لإخلاء المدن من المعسكرات

تجديد الدعوة لكافة القوى السياسية للعمل على إنجاح الحوار

نتطلع الى إخلاء عواصم المحافظات من المليشيات وفي مقدمتها العاصمة

القرارات ظلت مطلباً مؤتمرياً لتوحيد الجيش وإنهاء الأزمة تنفيذاً للمبادرة

القرارات ستسهم في بناء الجيش على أسس علمية سليمة لحماية الشرعية الدستورية

نشيد باختيار القيادات الكفؤة للمناطق العسكرية

رحب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه بالقرارات الرئاسية التي أصدرها الرئيس المشير عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية - القائد الأعلى للقوات المسلحة وهي القرارات الخاصة باستحداث مناصب عليا في الجيش و تقسيم مسرح العمليات العسكرية للجمهورية اليمنية وتسمية المناطق العسكرية وتعيين قياداتها ومستشارين.

وأكد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه -في بيان صادر عنهم- أن هذه القرارات تأتي في أطار استكمال تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وإنهاء الانقسام في صفوف الجيش وبما يسهم في إعادة توحيد الجيش وبنائه على أسس علمية سليمة ومتطورة تعمل على حماية الشرعية الدستورية والحفاظ على سيادة الوطن.

وأكد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه تأييدهم الكامل لقرارات رئيس الجمهورية الخاصة بإعادة توحيد الجيش وكل الخطوات والقرارات التي يتخذها في سبيل استكمال عملية التسوية السياسية التي كان المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه هم السباقين إلى تبنيها من خلال الدعوة إلى الحوار وإنهاء الأزمة السياسية والتوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في ٢٣نوفمبر ٢٠١١م.

واعتبر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه أن هذه القرارات ستسهم إلى حد كبير في تعزيز المناخات الملائمة لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني واستكمال مسار التسوية السياسية وهو ما كان المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه سباقين في المطالبة به منذ التوقيع على المبادرة الخليجية.

كما يؤكد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وقوفهم مع فخامة الرئيس المشير عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية - القائد الأعلى للقوات المسلحة - النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام في تنفيذ قراراته الجريئة والشجاعة لتوحيد القوات المسلحة وإشادتهم باختيار القيادات الكفوءة لها والتوقيت المناسب لهذه القرارات .

كما أشاد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه بقرار رئيس الجمهورية بتحويل مقر معسكر الفرقة الأولى مدرع (سابقاً) إلى حديقة عامة لسكان العاصمة ،تأكيداً على مدنية الدولة ونبذاً لعسكرة المدن ،وخطوة نحو إخلاء عواصم المحافظات من المليشيات المسلحة وفي مقدمتها العاصمة صنعاء.

وجدد المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه دعوتهم كافة القوى والمكونات السياسية والاجتماعية الى العمل على تهيئة الأجواء الملائمة لإنجاح الحوار الوطني والابتعاد عن الأعمال والممارسات الاستفزازية وافتعال الأزمات التي لا تسهم في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني.

مخاوف عدم تسليم الفرقة لأمانة العاصمة

كتب/ رئيس التحرير

< قرارات الأخ المناضل عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة- القاضية بإعادة توحيد الجيش حسمت مسار الأزمة وأكدت انتصار الشعب اليمني على خيارات الدماء والدمار، بفضل القيادة الحكيمة للرئيس هادي الذي أنقذ اليمن من فوهة نيران حرب أهلية تمددت في معظم شوارع المدن اليمنية.

وإذا كان اليمنيون قد تنفسوا الصعداء أخيراً، فإن العالم بدأ يشعر بالاطمئنان المشوب بالحذر على التسوية السياسية في اليمن.

مراقبون سياسيون اعتبروا قرارات إعادة توحيد الجيش أقوى وأخطر القرارات التي تتخذ في تاريخ اليمن المعاصر، كما أنها تعتبر ذات اهمية استراتيجية كبيرة.. ليس لمعالجات القضايا والمشاكل العالقة ومنها قضيتا المحافظات الجنوبية وصعدة فحسب، وإنما لبناء اليمن الجديد الذي يتطلع إليه أبناء الشعب اليمني كافة.. سيما وأن القرارات جاءت لتؤكد حقيقة التغيير وضرورته كاستحقاق لحاضر ومستقبل اليمن وأنه بعد صدور تلك القرارات لم تعد هناك قوى تستطيع الوقوف عائقاً أمام تحقيق تطلعات الشعب اليمني أو محاولة عرقلة مجريات الحوار الوطني الشامل..

ويرى المراقبون ان اليمن أمام مرحلة جديدة من تطوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي وان كان تجاوز بنجاح حقول الألغام الخطرة، فإن قرارات إعادة توحيد الجيش لا تعني نهاية المعركة، ويراهن الداخل والخارج على الرئيس عبدربه منصور هادي لمواصلة قيادة الشعب اليمني وصنع التحولات التاريخية العظيمة، والتعامل بحزم وقوة مع كل من يحاول الالتفاف على القرارات الجمهورية، عبر الحيل والأساليب الملتوية.

وعدّ المراقبون عدم تسليم مقر الفرقة «السابقة» وفقاً للقرار الجمهوري إلى أمانة العاصمة كحديقة عامة والاصرار على تسليمها لقائد المنطقة السادسة سرقة لفرحة الشعب اليمني كما أنه أثار مخاوف الداخل والخارج خاصة عند مقارنة ذلك بعملية الاستلام والتسليم لمعسكر ٤٨ -والذي تم عقب صدور القرارات بساعات- لوزارة الدفاع وللمعنيين الذين حددهم القرار الجمهوري.